

Exploring the Integrative Relationship and Effective Partnership between Education and Sustainable Development: An Analytical Study.

Abd Al'rouf Ahmad Baniissa *

Department of Curriculum and Education, College of Educational Sciences, the World Islamic Sciences and Education University, Jordan.

Received: 25/12/2021

Revised: 30/12/2021

Accepted: 25/1/2022

Published: 15/6/2023

* Corresponding author:

banyiesa@yahoo.com

Citation: Baniissa, A. A. A. . (2023).
Exploring the Integrative Relationship
and Effective Partnership between
Education and Sustainable
Development: An Analytical
Study. *Dirasat: Educational
Sciences*, 50(2), 64-72.
<https://doi.org/10.35516/edu.v50i2.238>



© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

Abstract

Objectives: The study aimed to demonstrate the integrative relationship and effective partnership between education and sustainable development.

Methods: The descriptive analytical method was used, and the research was divided into three main sections. These sections explained the concepts of development, sustainable development, education, and their relationship to achieving sustainable development. Additionally, the role of education in achieving sustainable development was explored.

Results: The researcher concluded that education is one of the most crucial factors for achieving sustainable human development. It was emphasized that education should be linked to work requirements and regarded as a fundamental human right that aims to improve human knowledge and culture. The study highlighted the increasing importance of education in cultural, economic, and social development, considering it a global determinant that significantly impacts economic transactions and contemporary international relations.

Conclusions: Based on the findings, the study recommended incorporating education and human development courses into the curricula of college and university students, tailored to their respective specializations. It emphasized the importance of considering the dimensions of sustainable development and drawing from international experiences to enhance local development and bring about sustainable development.

Keywords: Education, development, sustainable development.

العلاقة التكاملية والشراكة الفاعلة بين التعليم والتنمية المستدامة (دراسة تحليلية)

عبدالرؤوف أحمد عايش بني عيسى*

قسم المناهج والتدريس، كلية العلوم التربوية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

ملخص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة التكاملية والشراكة الفاعلة بين التعليم والتنمية المستدامة. **المنهجية:** اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية، بين من خلالها مفهوم التنمية، والتنمية المستدامة، والتعليم كما بين دور التعليم وعلاقته في تحقيق التنمية المستدامة. **النتائج:** توصل الباحث في دراسته أن التعليم من أهم المعايير لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، كما أشار إلى أهمية ربط التعليم بمتطلبات العمل، واعتباره حق إنساني يهدف إلى الإرتقاء بالإنسان معرفة وثقافة، وأن الاهتمام بالتعليم يتزايد استناداً للدور الذي يمثله في التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وأنه محددًا محددًا عالميًا يفرض نفسه ويؤثر على التعاملات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولية المعاصرة. **الخلاصة:** أوصت الدراسة بتدريس مساقات التعليم والتنمية البشرية لطلبة كليات الجامعات كل حسب اختصاصه، والأخذ بأبعاد التنمية المستدامة، والاستفادة من الخبرات الدولية لإحداث تنمية مستدامة لرفع مستوى التنمية المحلية. **الكلمات الدالة:** التعليم، التنمية، التنمية المستدامة.

المقدمة:

يقدر خبراء التنمية والمختصون فيها دور التعليم في خطط التنمية وبرامجها المختلفة بما يمتلكه من وسائل وأساليب لتحقيق التنمية المستدامة والاستفادة من ثمارها، فالتعليم والتنمية أمران متلازمان والاهتمام بهما من أهم المقاييس لتقييم حضارة الدول على المستوى العالمي. كما يرى الكثير من التربويين أنَّ معظم المشاكل التي تتعلق بالتنمية يرجع سببها إلى تدني المستوى التعليمي، حيث إن الكفاءة التعليمية من أهم المؤشرات التي تقف وراء التنمية البشرية وتطورها، وتمثل الكفاءة بالمعلم والطالب والمنهج، والتقنيات الحديثة، والمباني، وطرق التدريس، فتوفير فرص التعليم للجميع يتطلب استثمار كافة الطاقات واستغلال كل العناصر المشتركة في الكفاءة، لأن أي اختلال في عنصر من العناصر ينعكس سلباً على العملية التعليمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهذا ما يحدث عندما تركز بعض الأنظمة التعليمية على دراسة عنصر أو عنصرين دون النظر للعناصر الأخرى لسهولة التركيز عليها مثل المعلم، أو المنهاج المدرسي، أو غير ذلك، وهذا بدوره يؤدي إلى وجود دراسة لا صلة لها بالكفاءة حينما يتم التركيز على أجزاء فقط دون النظر لكفاءة العناصر التعليمية الأخرى. (الشرح، 2002).

ويعد الحديث في التعليم وأثره في التنمية البشرية مدعاة لاستثمار ما يتوفر من حقائق تسهم في رقي الإنسان وإبراز دوره في التنمية حتى يتسنى للمجتمع أن يعتلي الصدارة في مختلف الميادين المعرفية، وهذا يتطلب وعياً مبنياً على ما تقدمه الثورة المعرفية من معطيات. (خميس، 2004)

لذا يُعد الإنسان الثروة الحقيقية للأمة، والاهتمام به، وتعليمه يعود بنفع كبير على المجتمع بأكمله، فالإنسان ذو قدرات هائلة إن أحسن استغلالها عادة بالنفع إلى الشريحة المجتمعية التي ينتمي إليها (بسم، 2001، 8).

مشكلة الدراسة:

لقد حقق التعليم الكثير من الإنجازات التي ساهمت بشكل واضح في التنمية المستدامة، مما يدل على أهميته وعمق العلاقة بينه وبين التنمية المستدامة، ويعد الإنسان محور العملية التنموية ومركزها والاهتمام بتعليمه ورفع كفاءته عملية أساسية في التنمية واستدامتها، ولكن خلال العقدین الماضین شهدت التنمية المستدامة تراجعاً ملموساً في تحقيق وظائفها، مما يستدعي إعادة النظر في دور التعليم في تحقيقها، ولذا جاءت الدراسة لبيان دور التعليم في التنمية وبيان العلاقة التكاملية والشراكة الفاعلة بينه وبين التنمية المستدامة من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مفهوم التنمية المستدامة ؟
2. ما الأبعاد التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ؟
3. ما العلاقة التكاملية والشراكة الفاعلة بين التعليم والتنمية المستدامة ؟
4. ما أهم التوصيات المقترحة لتحقيق العلاقة التكاملية والشراكة بين التعليم والتنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

المساهمة في تزويد الأدب النظري بدراسات حول التعليم ودوره في التنمية المستدامة، وأهدافها وخصائصها، وأبعادها، وتشجيع الباحثين في ميدان التنمية المستدامة إلى المزيد من الدراسات حول التعليم وعلاقته بالتنمية المستدامة والتوصل إلى توصيات لتعزيز العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة، وتوجيه المسؤولين في القطاعات المعنية بالتعليم والتنمية المستدامة للاستفادة من التوصيات التي تخرج بها الدراسة.

تفيد الدراسة المشتغلين في العملية التربوية والتنمية البشرية المستدامة وتطبيقها والاستفادة منها بشكل أفضل، وبما ينعكس على التنمية الشاملة للدولة.

منهج البحث:

إتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن الشراكة الفاعلة والعلاقة التكاملية بين التعليم والتنمية المستدامة واستقراء الآراء المتعلقة بمفهوم التعليم وانعكاسه على التنمية والتنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

دراسة يونسو آخرون (2021) وهدفت إلى إبراز أهمية التعليم من أجل التنمية باعتبارها من المواضيع ذات الأهمية، ومحور اهتمامها يتمثل في تحسين الجوانب الاقتصادية والسياسية والبيئية، وبيّنت الدراسة ضرورة إدراج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج التعليمية وبعض الكفاءات الضرورية لتحقيق أهداف واحتياجات التعليم من أجل التنمية المستدامة.

أجرت شوتالييفا وآخرون (Shutaleva et al., 2020) دراسة حللت فيها إمكانيات المعايير والنظم التعليمية الفيدرالية الروسية للتعليم العام

والتعليم العالي في تنفيذ أفكار التعليم لصالح التنمية المستدامة، والمبادئ المنهجية والأسس الفلسفية للتعليم البيئي المعتمدة لتشكيل المبادئ التوجيهية للرؤية العالمية للتفكير البيئي. بالإضافة إلى النظر في مهام السياسة التعليمية الحكومية للاتحاد الروسي في مجال التعليم البيئي، وتنفيذ مفهوم التنمية المستدامة في التعليم المدرسي والجامعي. وبين الباحث أن الهدف الاستراتيجي للتعليم البيئي في روسيا هو تكوين وتطوير النظرة البيئية بين الطلاب من جميع الأعمار، والتي تقوم على المعرفة العلمية والثقافة البيئية والأخلاق والسلوكيات بهدف زرع المبادئ الأساسية والاتجاهات في تنفيذ التعليم البيئي بهدف خلق الاستمرارية في تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والموارد في روسيا.

دراسة سالم (2019) هدفت الكشف عن أدلة التنمية المستدامة من القرآن الكريم والسنة النبوية وتطبيقاتها في الماضي والحاضر والمستقبل، واعتمدت المنهج الاستقرائي التحليلي، وخلصت الدراسة أن القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة مليئة بالنصوص التي تدعو إلى التنمية المستدامة، وتحث الأفراد عليها وتطبيقها.

كما أجرى الكرد (2018) دراسة هدفت التعرف إلى الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة، واستعرضت الدراسة مفهوم التنمية ومتطلبات ربط الجامعات الفلسطينية بها واستخدمت المنهج الوصفي المكتبي للتعرف إلى الأدبيات المتعلقة بمضمون الدراسة. كما أشارت إلى الاهتمام برأس المال الفكري وتوجيه البحث العلمي لتحقيق تنمية مستدامة، تحول دور الجامعات الفلسطينية بالتعليم التقني من التركيز على التوظيف إلى مبدأ توفير فرص العمل، بما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة.

في دراسة فولواري (Fulwari, 2017) أكد على أهمية التعليم البيئي مع تنوعه المتزايد، وضرورة تحديد المعايير التي يمكن من خلالها التأثير على المتعلمين والتعلم في المدارس الابتدائية والثانوية. وتشمل هذه المعرفة البيئية للطلاب، ومواقفهم وسلوكياتهم البيئية، ونتائج التعلم البيئية الخاصة بهم، وتصوراتهم عن الطبيعة، وخبرات التعلم، والتأثيرات على البالغين. ويشير إلى الأبعاد متعددة الأوجه للتعليم من أجل التنمية المستدامة كمزيج من التعليم البيئي، والتعليم القيم، والتربية المدنية، والتعليم متعدد التخصصات، وأنظمة التعليم. بالنظر إلى الطبيعة متعددة الأبعاد للتعليم البيئي، ونتج الباحث إلى الحاجة إلى تقنيات واستراتيجيات تعليمية متنوعة لتحقيق التنمية المستدامة.

هدفت دراسة الشحي (2017) إلى البحث بحق التنمية المستدامة وتطوره في ظل قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإبراز النصوص والمبادئ القانونية التي أوردت هذا الحق، وبيان الطبيعة والأساس القانونيين له، ودور العرف والقضاء الدوليين في تحقيقه، والتعرف على صور مشاركة الدول والمنظمات الدولية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة لا سيما دور منظمة الأمم المتحدة، والوقوف على الآثار المترتبة على تفعيل وعدم تفعيل هذا الحق. وخلص الباحث إلى أن عدم استشعار الإنسان بالخطر على البيئة وضعف الوعي البيئي، وتقصير الدول والمنظمات الدولية تجاه التوعية بهذا الخصوص، يُعد عائقاً يحول دون تفعيل وتحقيق التنمية المستدامة بالإضافة إلى غياب التشريعات الخاصة بالبيئة والتنمية، وعدم التزام الدول بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية (الشحي، 2017).

في دراسة مويندوا (Mwendwa, 2017) قِيم إلى أي مدى تتناول مناهج المدارس الثانوية في تنزانيا التعليم المستدام من خلال دمج التعليم البيئي، وتقييم الموضوعات المستخدمة لتقديم التعليم البيئي في المدرسة الثانوية. توصلت النتائج إلى أن معظم كفاءات التعليم البيئي يتم شرحها وتقديمها للطلاب بشكل أساسي من خلال موضوع الجغرافيا، وبعضها في علم الأحياء، وتضمنت المناهج موضوعات مهمة للقضايا البيئية مثل تفاعلات الكائنات الحية، ومفهوم المناخ، وإدارة المياه، وموارد الغابات، والملوثات من الصناعة التحويلية، والتآكل، وقضايا التلوث البيئي، والحفاظ على البيئة. وكان الطلاب والمعلمون على دراية جيدة ولديهم فهم للقضايا البيئية الأساسية. في حين تضمنت التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ التعليم البيئي هو غياب نهج التعلم المتكامل، وضرورة ربط الجوانب الاجتماعية مثل الثقافة والمعتقدات والمعايير والمواقف بالسياقات الاقتصادية وسياقات النظام الإيكولوجي لزراعة نهج تربوي للأجيال اللاحقة لتطبيق أساليب التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

هدفت دراسة طواهرية (2017) إلى الكشف عن العلاقة الترابطية بين البيئة والأمن باعتبار أن الأمن البيئي أصبح محورا رئيسيا لأمن الإنسان في حاضره ومستقبله، كما أشارت الدراسة إلى الجهود الوطنية الجزائرية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود رصيد قانوني جزائري يغطي جوانب مهمة من مجالات البيئة، ولكنه لا يتزامن مع التطبيق والواقع الميداني بسبب غياب الوعي البيئي لدى المواطنين، وعليه اقترحت الدراسة تفعيل دور المجتمع المدني في مجال الاهتمام بالبيئة المحافظة على الموارد الطبيعية وغرس الشعور بالمسؤولية تجاه القضايا البيئية (طواهرية، 2017).

دراسة الخوالدة (2016) هدفت التعرف إلى معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن معوقات استدامة التعليم العالي جاءت بدرجة مرتفعة، كما أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات: الجنس لصالح الذكور في مجالات الإدارة الجامعية، ولصالح الإناث في مجال المناهج وطرق التدريس، ولتغير الجامعة لصالح الجامعات الحكومية في المجالات المتعلقة بالبحث العلمي، والحرية الأكاديمية، ولصالح الجامعات الخاصة في مجال المناهج وطرق التدريس، ولتغير الكليات لصالح الكليات الإنسانية، ولتغير الرتبة لصالح رتبة أستاذ.

أما دراسة طويل (2013) فقد ركزت على الجانب التربوي، وبينت أثر التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة، حيث قامت الباحثة بتحليل محتوى كتب التعليم المتوسط، لمعرفة ما تتضمنه من توجهات قيمية ومفاهيم في التربية البيئية والتنمية المستدامة، وبيان مختلف العمليات التفاعلية العلائقية، وأساليب التدريس التي تساهم في تطبيق وتنفيذ محتوى التربية البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، حيث تكونت عينة الدراسة من كتب التربية المدنية والجغرافيا لمستوى السنة الرابعة من التعليم المتوسط، إضافة إلى ثماني معلمين يدرّسون هذه الكتب المقررة، وعينة عشوائية منتظمة من 119 طالبا في السنة الرابعة، وبرز ما توصلت إليه الدراسة أن الضعف في الربط الجيد بين مفاهيم التربية البيئية لا تعمل على تدعيم وتقوية علاقات الترابط والاعتماد المتبادل بصورة متكاملة ومتوازنة من أجل تحقيق التنمية المستدامة (طويل، 2012-2013) وقامت بسما (2001) بدراسة بعنوان "الجانب الاقتصادي والاجتماعي للتنمية البشرية، وطرق قياسها" هدفت إلى ضرورة إعطاء الأولوية للجانب البشري في عملية التنمية، وارتكاز التنمية المستدامة على التنمية البشرية، وأن الدافع القوي لمعالجة موضوع التنمية البشرية هو إيجاد دليل أولي يساهم في تكوين وعي عملي بقضايا التنمية في الجمهورية العربية السورية، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها، أن جهود التنمية وبرامج التحديث قد ظلت أسيرة المفاهيم والسياسات الاقتصادية التي تستهدف في أولوياتها التركيز على الجانب الاقتصادي، كما أشارت إلى أن اختلال المعالجات الآتية في مواقع الأولوية في السياسة الاقتصادية جاءت على حساب التنمية البشرية (بسما، 2001).

التعقيب على الدراسات السابقة:

تلتقي الدراسة مع بعض الدراسات السابقة التي تم تناولها في المنهج الذي تم استخدامه حيث استخدمت بعضها المنهج الوصفي التحليلي مثل دراسة سالم (2017) ودراسة الشحي (2018)، كما تلتقي أيضا في بيان مفهوم التنمية والتنمية المستدامة مثل (دراسة يونس عيسى)، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة الإطار النظري، وتميزت عن الدراسات الأخرى بأنها بحثتها من خلال نظرة تربوية في حين بعض الدراسات بحثتها بطريقة اقتصادية أو قانونية.

أسئلة الدراسة ومناقشتها:

السؤال الأول: ما مفهوم التنمية، التنمية المستدامة ؟

التنمية لغة: تدل كلمة التنمية في اللغة العربية الى الرفع والتكثير والزيادة، وتنمية مصدرها نعى، ويقال: سعى إلى تنمية تجارته: أي الرفع والزيادة في أرباحها ورأسمالها، وفي الإقتصاد: الرفع من مستوى الإنتاج والدخل الوطني (معجم المعاني الجامع) التنمية إصطلاحا: العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة وفق خطط مدروسة وفترات زمنية محددة، وتخضع للإرادة البشرية، وتستلزم قدرات باستطاعتها نقل المجتمع من حالة الركود إلى التقدم والرفق كما تتطلب حكما تسير نحوه إلى الأفضل. (كافي، 2017) ويعرف كذلك بأنه عملية مميزة تراكمية تكاملية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد بسبب التفاعل بين العوامل الاجتماعية والإدارية والسياسية والاقتصادية، هدفها ووسيلتها الرئيسية الإنسان (صادق، 1986). وعُرِّفت التنمية بأنها " عملية مصيرية ودائمة يتعامل بها عدد من الأفراد بهدف إحداث تغيير جذري لأوضاع المجتمع المتخلف، ليتحول إلى مجتمع اقتصادي واجتماعي وثقافي وعلمي وحضاري جديد، يتمتع الفرد فيه بنوعية من الحياة أفضل مما كان عليه سابقا (حلباوي، 1989، 13)

التنمية المستدامة إصطلاحا:

أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى التنمية المستدامة Sustainable Development وهي تنمية قابلة للإستمرار وتهدف إلى الإهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته (السالم، 2008) وبرز مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي في تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987 والتي تأسست بهدف العمل على تحقيق النمو الاقتصادي العالمي دون إجراء تغييرات جذرية في بيئة النظام الاقتصادي العالمي، وعُرِّفت التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها"، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي، والمسؤولية الاجتماعية (المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، 2018) كما تعرف كذلك بأنها عملية توسيع خيارات أمام الأفراد، وذلك بزيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية والدخل والعمالة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003: 8).

ويتضمن المفهوم مهارات التعلم والقيم، التي تحفز الأفراد على الحياة المستدامة، والتفاعل مع مجتمع ديمقراطي بطريقة مستدامة، كما يتضمن كذلك دراسة القضايا المحلية والعالمية والتعليم من أجل التنمية المستدامة هو تعليم شامل، يعالج مضامين التعلم ونتائجه والنهج التربوي، ويحقق

غاياته ويسعى التعليم لتمكين الإنسان في المناطق المختلفة من العالم للتعامل مع أوجه الاختلاف التي تثار في قضايا الثقافة والاقتصاد والبيئة والمجتمع والتراث الطبيعي (يونسكي عيسى، 61، 2021م)

السؤال الثاني: ما الأبعاد التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ؟

للتنمية المستدامة أربعة أبعاد هي: البعد الصحي ويعنى بالمحافظة على صحة الإنسان والاهتمام به لبقاءه سليماً معافاً بعيداً عن كل ما يلحق به من أضرار صحية، والبعد الاقتصادي الذي يهدف إلى تحسين مستوى الرفاهية للإنسان وتحقيق أهداف التنمية ورفع الإنتاج دون الإضرار بالأنظمة البيئية، والبعد الاجتماعي الذي يسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة والتوزيع العادل للخدمات بين جميع الفئات والمجتمعات، والبعد البيئي الذي يساهم في الحفاظ على البيئة (Harris J, 2000. p. 6)، وهذه الأبعاد جميعاً تساهم في تحقيق التنمية المستدامة على النحو الآتي:

البعد الصحي:

يحرص الإسلام على سلامة الأبدان كحرصه على سلامة العقيدة للإنسان، يقول صلى الله عليه وسلم: "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، إحرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز، (صحيح مسلم، باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله ج4، ص2052، رقم 2664) ويقول صلى الله عليه وسلم: (نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ) صحيح البخاري. كتاب الرفق، باب ما جاء في الصحة والفراغ، ج5، ص2357، رقم (6049)

وقد وجه الدين الإسلامي الحنيف إلى الاهتمام بالبيئة، وحرم التلوث البيئي له من آثار سيئة تنعكس على التنمية المستدامة، قال صلى الله عليه وسلم: "اتقوا الملاعن الثلاث: البراز في الماء، وقارعة الطريق، والظل، أبي داود، سنن أبي، باب المواضع التي نهى النبي عن البول فيها ج1، ص7، رقم 25). إذ يدل نص الحديث على ضرورة الأبقاء على هذه المرافق خالية من التلوث لأحقية البشرية الاستمتاع بها.

ويعد معيار الصحة من المعايير التي تضمنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لما لهذا المعيار من دلالات واضحة على تحقيق التنمية البشرية المستدامة، حيث تضمن هذا الموضوع توضيحاً لمفهوم الصحة ومعرفة الموارد الصحية، بالإضافة إلى معرفة خيارات التنمية البشرية في مجال الصحة، والشروط التي تساعد على رفع المستوى الصحي.

كما يعد معيار الصحة من المعايير المهمة للتنمية البشرية المستدامة، والتحسينات في مجال الصحة والتغذية كما هو الحال في التعليم، وربما يكونان السبب أو النتيجة المباشرة للنمو البشري والمستدام بنفس الوقت، كما أن تحسين الصحة يزيد من فاعلية قوة العمل أيضاً، وذلك من خلال معالجة الضعف والوهن وخفض معدلات وفيات الأطفال، وهذه تساعد على توسيع قاعدة الموارد البشرية، كما ينظر إلى الرعاية الصحية على أنها حق لكل إنسان، ومن ثم فإنها تشبع حاجة من حاجات الإنسان الأساسية ويضاف إلى ذلك أن الطلب على الرعاية الصحية بشكل عام هو مطلب مشتق من خلال رغبة الأفراد والمجتمع في العيش ضمن وسط صحي سليم، يأمن الفرد والمجتمع من إصابته بالأمراض (حسونه، 1990).

ولمفهوم الصحة معايير بدءاً من الحياة والبقاء، أي الخلو من الأمراض، إلى المناعة ضد العدوى والإصابة بالمرض إلى إمكانية الاحتمال والنشاط الجسمي الحيوي، إلى سلامة الجسم والعقل والروح، إلى التوافق والتكيف مع المجتمع والقدرة المبدعة على العمل والمشاركة في مختلف جوانب الحياة، وحق الإنسان في الصحة كأحد حقوق الإنسان من وجهة النظر القانونية، وكذلك أهمية تمتع الإنسان بالصحة كحاجة من حاجاته الإنسانية من وجهة النظر الاجتماعية الإنمائية، وهي من الناحية القانونية هدف نهائي، ومن ناحية التنمية البشرية هدف نهائي ووسيلة في الوقت ذاته (عمار، 1987).

وتُعد الخدمات الصحية على اختلاف مؤسساتها من أهم الموارد أو المدخلات التي لا بد من توافرها لتحقيق إشباع الحاجة إلى الصحة لدى أفراد المجتمع، فما تزال الحكمة القديمة صحيحة حتى اليوم، وأنّ درهم وقاية خير من قنطار علاج، ولعل ما عرف باسم إجراءات وتدابير الصحة الأولية تمثل أهم الجوانب في الصحة الوقائية نظراً لإعطائها الأولوية في تحسين الصحة في المجتمع، بينما تعني الوسائل العلاجية بالفرد وبالجوانب الفنية السريرية المرتبطة بالعيادة أو المستشفى (عمار، 1992).

البعد الاقتصادي:

يسهم التعليم في تنمية البعد الاقتصادي من خلال المناداة بضرورة الاهتمام بالتعليم والبيئة التعليمية عند إقامة المشاريع الإنمائية، وعدم النظر إلى قياس مستوى الرفاهة فقط؛ بل إلى معدل الناتج القومي.

وقد رأى بعض الاقتصاديين أن جل المشاكل البيئية حديثاً تسببت بفعل نمو الناتج القومي أو مستوى المعيشة المادي الأمر الذي جعل البعض يطالبون بالنمو الصفري كحل لوقف التدهور، ولتحقيق أمناً ورفاهية اقتصادية بشرية تشكل التنمية المستدامة وتظهر أهمية الدور الاقتصادي الذي إذا ما مورس بشكل سليم فإن آثاره تظهر على المجتمع على شكل محققات للتنمية المستدامة وذلك من خلال تخطي الأساسيات إلى الرفاهيات في صحة الإنسان وعمله وتعليمه، فيصبح مهيباً لعمارة الكون، وهي الغاية المنشودة من وجوده. (أوتيس، 1973، 131-134)

ولذا فإن اتباع السياسات المناسبة لتحفيز الاستخدام الأمثل للموارد البيئية من خلال الأمن البيئي، والحد من التلوث، والإبقاء عليها في مستوى يمكن التحكم به، ويتناسب مع قابلية الطبيعة للهضم وسرعة النقاها، سوف يؤدي إلى زيادة التنمية ومستويات أعلى من الرفاهية وبأقل تكلفة ممكنة

ودون الحاجة إلى إيقاف العمليات التنموية (اللجنة العلمية للبيئة، 1989، 83-142).

وبهذا تبرز أهمية النمو الاقتصادي ودوره في تحسين مستوى المعيشة أن يكون نمواً يوسع من خيارات الناس، أي نمو يمكن أن يستمتعوا بثماره على شكل غذاء وخدمات صحية أفضل، وحياة أكثر أماناً ووقاية من الجريمة والضعف الجسدي، ووصولاً أفضل للمعرفة وساعات راحة أكثر كفاية، وحرية سياسية وثقافية، وشعور بالمشاركة في نشاطات المحيط الذي يعيش الإنسان ضمنه، فهدف التنمية هنا هو خلق بيئة تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة؛ فالتنمية البشرية المستدامة منطوق يتناول التنمية بطريقة تعني بكيفية توزيع ثمارها وأثارها الاجتماعية والبيئية، بقابليتها للاستمرار والارتقاء بجهود المستفيدين منها. فالتنمية التي تتم على حساب الفئات الأكثر فقراً أو التي تعني بشرائح اجتماعية معينة على حساب غيرها هي نقيض التنمية البشرية المستدامة. وحسب هذه الرؤيا فالأساس في التنمية البشرية المستدامة ليس الرفاهية المادية فحسب، بل الارتقاء بالمستوى الثقافي والتعليمي للناس بما يسمح لهم أن يعيشوا حياة أكثر أماناً واستقراراً، وهكذا تصبح عملية التنمية عملية تطوير القدرات لا عملية تعظيم المنفعة أو الرفاه الاقتصادي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، 2004).

البعد الاجتماعي:

حيث يساعد التعليم بزيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الحرية والرفاهية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، لأنه البعد الذي يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق والذي يجعل من النمو وسيلة للإلتحام الاجتماعي. كما ونشاهد في واقعنا المعاصر ما تساهم به التنمية من دعم المشاريع الاجتماعية، ولا شك أن كل ذلك يحقق تكافلاً اجتماعياً فريداً من نوعه؛ لأن أصحاب رؤوس الأموال سخروا هذه الأموال في سد حاجات المعوزين من أفراد المجتمع، فكفلوا لهم بذلك حياة كريمة، وحفظوا عليهم إنسانيتهم وعزتهم من غير إراقة ماء وجوههم في سؤال الناس، وبذلك يكون الإسلام قد أوجد وسيلة لعلاج مشكلة من المشاكل الاقتصادية التي تواجه العالم وهي مشكلة الفقر والبطالة. فشكلت التنمية بذلك حلقة من حلقات التكافل والتضامن، لا سيما وأنها تتميز بدورها المستمر في العطاء، وهذا بدوره يضمن لنا الظروف الطبيعية المناسبة في إمكانية سد الحاجات الملحة للمجتمع.

البعد البيئي:

أصبحت البيئة محدداً عالمياً يفرض نفسه ويؤثر على التعاملات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولية المعاصرة، وأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس لتقييم حضارة الدول، والبيئة والتنمية أمران متلازمان، بعد المزيد من الاهتمام التي حظيت به على المستوى العالمي، ويساعد التعليم في تحقيق هذا البعد، والمساهمة في حفظ التوازن بين البيئة والتنمية.

السؤال الثالث: ما العلاقة التكاملية والشراكة الفاعلة بين التعليم والتنمية المستدامة ؟

تعد الحاجة إلى التعلم من أهم الضرورات لبقاء الإنسان فمع تطور الحياة وظهور المؤسسات التعليمية قديماً وحديثاً زادت حاجة الإنسان للتعليم وارتبط التعليم بنوع العمل والمستوى الاجتماعي وغداً رمزاً من رموز تقسيم العمل ووسيلة من وسائل التباين الاجتماعي، ولذا جاء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية كقاعدة ديمقراطية في إشباع الحاجات التعليمية لدى الفرد لتنمية الطاقات الإنسانية وبلوغ المعرفة والخبرة والمهارة والوعي. ومن هنا كان التعليم حقاً من حقوق الإنسان القانونية، وواجب على الفرد والمجتمع من الناحية الإيمانية، إضافة إلى مبدأ إلزامية التعليم لمراحل معينة من حياة الفرد، وملزماً للمجتمع أن يوفره لأبنائه، ولذا فإن التعليم وسيلة لتحقيق أهداف إنسانية ومجتمعية مختلفة. (عمار، 1992: 144).

وبالرغم من إحراز بعض البلدان العربية تقدماً واسعاً في التعليم، إلا أن الإنجاز، لا يزال متواضعاً إذا ما تم مقارنته في أماكن أخرى من أنحاء العالم، كما أنّ مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية قد دخل حيز التنفيذ وأخذت الفجوة بين التحاق الذكور والإناث في التعليم تقل تدريجياً، وكادت أن تتساوى في بعض الأقطار الأقطار الخليجية ((UNDP, 1990: table)) وهذا مؤشر على النمو المتسارع والمطرد في التحاق البنات بالتعليم في مختلف البلدان العربية. (عمار، 1992: 161).

و نجاح التعليم يتوقف على نجاح المعلم في مهنته والتي تتوقف على عدد من العوامل منها ما يتعلق بالمدرسة، ويتطلب توفير الإمكانيات المادية والبشرية التي تساعد المعلم على تحسين أدائه، إذ من الصعوبة بمكان تحقيق التقدم بغياب الوسائل التعليمية المتطورة، أو المناهج والمباني المدرسية المناسبة، أما ما يتعلق بالمستوى الخارجي فيتطلب من النظام التعليمي تلبية حاجات المدرسة وإشراك المعلمين والمؤسسات الاجتماعية كالأ أسرة بالتعاون مع المدرسة وتسهيل مهمة المعلم (عبد الدايم، 1995).

وقد تزايد الاهتمام بالتعليم ودوره في التنمية المستدامة لما يؤدي إلى انعكاسات على الحياة بكافة جوانبها، ومجالاتها، (كليب، 2016) من خلال المواءمة بين متطلبات التنمية، والتعليم وحده القادر على أحداث تلك التغيرات، ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، والبيئية، كما يقوم كذلك بالحفاظ على وحدة المجتمع وتماسكه، وتتمثل العلاقة التكاملية والشراكة بين التعليم والتنمية المستدامة بما يلي:

• نشر الوعي البيئي: حيث أصبحت البيئة محدداً عالمياً يفرض نفسه ويؤثر على التعاملات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولية المعاصرة، وأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس لتقييم حضارة الدول، ويتمثل دور التعليم بالتوعية حول الآثار البيئية التي تهدد الحضارة البشرية،

ومنها نقص المياه والاحتباس الحراري والتصحر. (كليب، 2016)

- نشر الوعي الصحي، والتحذير من الأخطار التي تؤثر على البيئة من خلال العنصر البشري وتلوث المحيط البيئي وغيرها (شهاب، 1999)
- الاهتمام بالقضايا المتعلقة، بالتنوع البيولوجي، والإنتاج المستدامة في المقررات الدراسية لحث الدارسين على العمل من أجل التنمية المستدامة، إضافة إلى الاهتمام بتعزيز التعلم من خلال توفير الحوافز للمتعلمين وتمكينهم من الانخراط في المجتمع الذي يعيشون فيه، وتحفيز الأفراد لاعتماد طرائق عيش مستدامة وتأهيلهم؛ ليكونوا مواطنين عالميين يساهمون في الأنشطة ومواجهة التحديات وبناء مجتمع يتسم بالعدل والمساواة.

- المساهمة في حفظ التزاوج بين البيئة والتنمية، وكفي أن التعليم أسهم في حماية البيئة إسهاماً لم يسمع به من تنظيف المدن، ووضع دور للحيوانات، وغير ذلك من الإسهامات على مر التاريخ.

- تحفيز الأفراد على السعي للحياة المستدامة، والانضمام إلى مجتمع ديمقراطي، بطريقة مستدامة، كما يتضمن أيضاً دراسة القضايا على الصعيد المحلي والعالمي معاً. (الرشدان، 2001م)

- تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي، وتأكيد العلاقة المحكمة بين الاقتصاد وتحسين الوضع البشري وهذا ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية لعام (1990: 3) أن التخلف الاقتصادي والثقافي بالبلدان النامية سببه، عدم الإهتمام بالعنصر البشري، في حين نرى بأن التقدم الثقافي والاقتصادي البلدان الصناعية يقوم على الإهتمام بالعنصر البشري، والعناية بالإنسان في كافة النواحي التي تؤدي إلى الإرتقاء في كافة المجالات (الحسيني، 1997).

- التأكيد بأن التنمية البشرية تعني التنمية البشرية المستدامة، وأنها تطبيقات تتضمن اهتماماً كبيراً بنوعية الحياة أكثر من اهتمامها بالتطور الاقتصادي، وبنوعية معيشة الأفراد وقدرتهم للوصول إلى المعرفة والخدمات، فالتنمية البشرية هي اكتساب المعرفة واستعمالها من خلال تمتع الإنسان بصحة سليمة طوال حياته، إضافة إلى توافر الإمكانيات لتحقيق الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال التعليم.

وهكذا تصبح التنمية البشرية المستدامة ذات جناحين، هدفاً ووسيلة، حقاً وواجباً، جهداً وإشباعاً، إنتاجاً واستهلاكاً، وفقاً وتنوعاً، تمتد إلى الإنسان طفلاً وراشداً وكهلاً، ورجلاً وامرأة وإلى المجتمع، دولة وقطاعاً خاصاً، حاضراً ومستقبلاً. (جوارنه، وصوص، 2009)

والإنسان محور التنمية التي تركز على حقوقه الإنسانية واحترام كرامته والوفاء بمستلزماته فيما الطعام والشراب واللباس والصحة كما يتضمن كذلك حريته في التعبير عن آرائه، من خلال المشاركة في حركة مجتمعة وعمرانه. ويتطلب هذا تنمية طاقات الإنسان في مختلف المجالات. وصولاً إلى مجتمع يتصف بالثقافة والاستقرار الذي لا يزعزعه الهيمنة أو الإرهاب، ومن خلاله يؤدي إلى تفاعل التنمية البشرية مع العوامل الثقافية، واهتمامها بالموارد المختلفة من عوامل الإنتاج والتنظيم السياسي، والعوامل الاجتماعية المرتبطة بالمجالات الاجتماعية ومصادر السلطة. (عمار، 1998).

المقترحات التي تساهم في زيادة العلاقة التكاملية والشركة الفاعلة بين التعليم والتنمية المستدامة:

في ضوء ماتم بيانه يوصي الباحث بتبني المقترحات الآتية:

1. نظراً لأهمية موضوع التنمية المستدامة، للمجتمعات الإنسانية، وارتباطه بالتعليم وبدور الجامعات في تنمية المجتمعات، فإن الباحث يوصي المسؤولين في الجامعات الحكومية والخاصة بأهمية تدريس مساقات في التعليم والتنمية البشرية إلى جميع طلبة كليات الجامعات كل حسب اختصاصه، ليصبحوا أكثر تفهماً ووعياً لدور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في تقدم مجتمعاتهم الإنسانية.
2. تأهيل العاملين وتدريبهم في الوزارات والمؤسسات، للنهوض بمستواهم المعرفي والوظيفي والتمايز، بأدوارهم الإنتاجية، للعمل على إحداث نوعية الخبرات، تباينا لموقعهم ومركزهم الوظيفي، وذلك من أجل تأهيلهم ورفع مستوى الإنتاجية لدى العاملين بما يتناسب مع متطلبات روح العصر.
3. البحث في المزيد من ثقافة التنمية المستدامة لتحسين مفاهيم واستيعاب متطلبات التنمية المستدامة، وأن تقوم الوزارات بعمل الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع.
4. دعوة رجال الأعمال والقطاع الخاص للمساهمة في تمويل المشروعات والأبحاث العلمية الخاصة بالتعليم والتنمية المستدامة.
5. توصي الدراسة المسؤولين والقائمين على إحداث تنمية اجتماعية شاملة، والأخذ بأبعاد التنمية المستدامة، والاستفادة من الخبرات الدولية لإحداث تنمية مستدامة لرفع مستوى التنمية المحلية

المصادر والمراجع

- باشا، أ. (1997). التشريعات الإسلامية لحماية البيئة. مجلة الأزهر، إصدار مجمع البحوث الإسلامية، 10.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن. (2004). مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة.
- بسم، ن. (2001). الجانب الاقتصادي والاجتماعي للتنمية البشرية وطرق قياسها. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سوريا.
- بوسطيلة، س. (2013). الأمن البيئي- مقارنة الأمن الإنساني. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 6.
- حاتوغ، ب.، أبوديه، ع.، و حمدان، م. (1994). علم البيئة. الأردن، عمان: دار الشروق.
- الحاج، ج. (2007). أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية: دراسة تحليلية لمدينة نابلس. رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- חסונה، و. (1990). المتطلبات التكنولوجية والتنظيمية للإشباع الدائم للحاجات الصحية الأساسية في العالم العربي. الكويت: لمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الحسيني، ع. (1997). التنمية البشرية في العالم النامي مع إشارة خاصة للعالم العربي. شؤون عربية، 92، 162-177.
- حلباوي، ي.، و خرابشه، ع. (1989). نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة. (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- حمزاوي، ج. (2011). التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، دراسات مغربية ومتوسطة في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- خميس، م. (2004). التنمية البشرية المستدامة. المجلة الثقافية، عمان، الأردن، 58، 173-183.
- الخوالدة، ت. (2016). معرفة معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية. دراسات: العلوم التربوية، 48 (1)، 67-87.
- الدعما، إ. (2002). التنمية البشرية والنمو الاقتصادي. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
- الرشدان، ع. (2001). في اقتصاديات التعليم. الأردن: دار وائل للنشر.
- السال، غ. (2008). واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس. رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
- الشحي، ه. (2017). حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان. رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- الشرح، ي. (2002). التربية وأزمة التنمية البشرية. الرياض: الناشر مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- شهاب، م. (1999). التنمية الإدارية في دولة الإمارات العربية المتحدة. آفاق اقتصادية، 66 (18)، 403-427.
- صادق، م. (1986). التنمية في مجلس التعاون. الكويت: عالم المعرفة.
- صباري، م. (1984). قضايا البيئة. الكويت: جمعية حماية البيئة.
- صيداوي، أ. (1998). التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي عام 2000. مجلة اتحاد الجامعات العربية، (2)، 157-174.
- طواهرية، م. (2017). نحو مقارنة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 6 (2)، 157-174.
- طويل، ف. (2013). التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة- دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة. رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- عبد الدايم، ع. (1995). مراجعة إستراتيجية تطوير التربية العربية. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- عمار، ح. (1987). تنمية الموارد البشرية. الكويت: دار الرازي.
- عمار، ح. (1992). التنمية البشرية في الوطن العربي. القاهرة: سينا للنشر.
- عمار، ح. (1998). دراسات في التربية والثقافة. القاهرة: كتبة الدار العربية للكتاب.
- عويضة، ع. (2000). سياسات التسوية الهيكلية وأثرها على التنمية البشرية في دول إسلامية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن.
- قاسم، خ. (2007). إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الدار الجامعية.
- القصيفي، ج. (1995). التنمية البشرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الكر، أ. (2018). الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية.
- الكعي، س. (2014). مفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة- دول النظام الإقليمي العربي إنموذجاً (1991-2013). رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، العلوم السياسية.

- محمود، ع. (2005). *أخبار البيئة، صراع البيئة والتنمية*. اليمن.
- مصطفى، ي. (2017). *التنمية المستدامة*. الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية. (2018). دور التشريع في تحقيق التنمية، ورقة مقدمة في المؤتمر السابع عشر لمسؤولي إدارات التشريع في الدول العربية، بيروت.
- يونس، ع.، عماري، ع.، وميطر، ع. (2021). التعليم من أجل التنمية المستدامة. مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية. المواقع الإلكترونية:
- كليب، س. (2022). دور التربية في تحقيق التنمية المستدامة. *الأنباء*.

References

- Van de Giessen, E. (2011). Horn of Africa: Environmental Security Assessment. Institute for Environmental Security, 2518.
- Harris, J. M. (2000). Basic principles of sustainable development. *Dimensions of Sustainable Development*, 21-41.
- Kagia, R. (2001). On the Thres hold: projects for Accelerating Development in the 21st century. *UN chronicle*, 37(4).
- Fulwari, A. (2017). Role of education for sustainable development. *International Education and Research Journal*, 3(5), 546-549.
- Mwendwa, B. (2017). Learning for sustainable development: Integrating environmental education in the curriculum of ordinary secondary schools in Tanzania. *Journal of Sustainability Education*, 12(24).
- Shutaleva, A., Nikonova, Z., Savchenko, I., & Martyushev, N. (2020). Environmental education for sustainable development in Russia. *Sustainability*, 12(18), 7742.